



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/53/606/Add.2)]

النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية ١٧٣/٥٣-

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٧٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ تحيط علماً بالآراء التي أعربت عنها الحكومات، بما في ذلك الآراء الواردة في مذكرتي الأمين العام المؤرختين ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٨^(١) و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨^(٢)، بشأن العناصر الأساسية التي قد يشملها النظر في موضوع تمويل التنمية،

١ - تشير إلى ما قرره في القرار ١٧٩/٥٢ من إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة من أجل الاضطلاع بدراسة متعمقة لجميع المدخلات المطلوبة في القرار بغية إعداد تقرير يتضمن توصيات بشأن شكل ونطاق وجدول أعمال منتديات من قبيل مؤتمر قمة، أو مؤتمر دولي، أو دورة استثنائية للجمعية العامة، أو أي منتدى دولي مناسب آخر رفيع المستوى للنظر في موضوع تمويل التنمية، تعزيزاً للشراكة من أجل التنمية، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١؛

٢ - تطلب إلى الفريق العامل المخصص دراسة الطرائق الملائمة التي تكفل إنهاء عمله وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين؛

٣ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين أن يعمل رئيساً بحكم منصبه للفريق العامل المخصص وأن يعقد اجتماعاً تنظيمياً للفريق العامل المخصص في موعد لا يتجاوز كانون

(١) A/52/840.

(٢) A/53/470.

الثاني/يناير ١٩٩٩ للبت في الطرائق المشار إليها في الفقرة ٢ من هذا القرار ووضع الترتيبات اللازمة لتوجه الفريق العامل المخصص وأدائه لعمله على نحو فعال؛

٤ - تطلب أيضا إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين أن يعين بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، نائبين لرئيس الفريق العامل المخصص ويُسْتَحْسَن أن يتم ذلك قبل انعقاد اجتماعه التنظيمي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مع مراعاة التمثيل المناسب؛

٥ - تطلب إلى مكتب اللجنة الثانية في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة أن ينظم، بمساعدة الأمانة العامة، جلسات إحاطة أو مناقشات خبراء بشأن المواضيع الهامة أو الاتجاهات والأحداث الرئيسية التي من شأنها أن تغني مداولات الفريق العامل المخصص؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين بندا فرعا معنوناً "النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي".

الجلسة العامة ٩١

١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨